جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب : غبشي عبد الرزاق

بعنوان:

اثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية

دراسة حالة (1970 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016 / 05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بن قانة اسماعيل	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ/مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ / بضياف عبد الباقي	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنــة الجامعية: 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب : غبشي عبد الرزاق

بعنوان:

اثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية

دراسة حالة (1970 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016 / 05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بن قانة اسماعيل	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ/مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ / بضياف عبد الباقي	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنــة الجامعية: 2016/2015

الاهداء :

الى منبع الحنان والقوة، الى من كانت دعواتهما من الحقني الى هنا، الى من ربياني على حب الله والاستقامة، امي العزيزة و ابي الغالي؛

الى من تقاسمو معي الحياة بحلوها ومرها اخوتي الاعزاء كل واحد باسمه؛

الى كل اعمامي وعماتي، ابناء اعمامي وابناء عماتي، الى اخوالي و خالاتي، ابناء اخوالي و ابناء خالاتي؛

الى كل من علمني، الى كل اساتذتي و معلمي

الى كل من رافقني في مشواري الدراسي، من الابتدائي الى الجامعة، الى كل اصدقائي الاعزاء، الى اغلى واعز صديق في مساري الجامعي كاهي محمد؛

الى كل من احب لي الخير وشجعني والى جميع اساتذة و طلبة وعمال جامعة قاصدي مرباح

شكر و تقدير

أول الشكر وآخره لله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد العون ولو بكلمة طيبة في إتمام هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل : مولاي لخضر عبد الرزاق، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه فجزاه الله عنا كل خير

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا من علمهم وتوجيهاتهم

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن يتقبل منا هذا العمل المتواضع .

الملخص :

قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة الزمنية (2014/1970)، و لمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة، وهذا بإتباع الأساليب القياسية , والمتمثلة في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية غرا نجر، وكانت نتائج هذه الدراسة قد أظهرت لنا عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار البترول و الواردات ومن خلال هذا، تبين لنا انه لا يوجد سببية بين المتغيرين، اي ان كل متغير لا يتسبب في اتجاه الأخر، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط لا دخل لها بحجم الواردات الجزائرية والعكس صحيح .

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، الواردات الجزائرية ، التكامل المشترك ، سببية غرا نجر

Abstract:

" through this study, We have tried to know to what extent the impact of oil price fluctuations on the Algerian imports during (1970/2014), and to analyze this subject we used the data for a period of chains covering this period, following the standard methods, the task of preprocessing and theory tests joint integration and testing causal Granger, and the results of this study have shown us the lack of long-term equilibrium relationship between oil and import prices and through this, we show that there is no causality between the two variables, meaning that each variable does not cause the other direction, and this means that fluctuations in oil prices has nothing to do with the size of Algeria's imports and vice versa.

Key words :

oil prices , Algerian imports , co-integration, Granger causality

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	VI
قائمة الرموز والمختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	ب
الفصل الاول : مفاهيم نظرية حول اسعار النفط والواردات	
تمهيد	6
المبحث الاول : : عموميات حول أسعار النفط والواردات	7
المبحث الثاني : الدراسات السابقة و الابحاث	18
خلاصة الفصل الاول :	22
الفصل الثاني : دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار النفط على الواردات في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	24
المبحث الاول : اضهار متغيرات وادوات الدراسة وتحليلها	25
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	33
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	43
الملاحق	46
الفهرس	51

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1)	نتائج اختبارات جذر الوحدة والفروقات من الدرجة الاولى	33
الجدول رقم (2)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	36
الجدول رقم (3)	درجة التباطؤ المناسبة	36
الجدول رقم (4)	اختبار غرا نجر للسببية	37

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	منحنى يوضح تطور اسعار البترول في الفترة 1970 – 2014	26
الشكل رقم (2)	منحنى يوضح تطور الواردات في الفترة 1970 – 2014	28
الشكل رقم (3)	سلسلة اسعار البترول للفروق الاولى	34
الشكل رقم (4)	سلسلة الواردات للفروق الاولى	34
الشكل رقم (5)	سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	35

الاختصارات والرموز:

الاختصار	الدلالة
M	الواردات
Pp	أسعار البترول
L M	الواردات بعد إدخال اللوغريتم
L pp	أسعار البترول بعد إدخال اللوغريتم
ADF	اختبار ديكي فوللر للاستقرارية
PP	اختبار فيليبس وبيرون

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم(1)	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)	46
الملحق رقم(2)	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1970–2014)	47
الملحق رقم(3)	نتائج اختبار الاستقرارية	49 / 48
الملحق رقم(4)	نتائج انحدار التكامل الشترك	50
الملحق رقم(5)	نتائج اختبار درجات التباطؤ	50
الملحق رقم(6)	نتائج اختبار السببية	50

مقدمة

مقدمة

أخذ النفط المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية طوال القرن العشرين حيث اعتمدت عليه بشكل كبير، ويعرف القرن العشرين بقرن النفط، حيث تطورت وتوسعت استخداماته واكتسب مكانة هامة، حيث أصبح يلعب دورا هاما في الحياة البشرية في حالات السلم، وتتعاظم هذه الأهمية في أوقات الحرب، مما جعله أكثر سلعة إستراتيجية في هذا العصر ، ولذلك أصبحت الدول تصيغ سياستها تبعا لحاجتها له، حيث برز مفهوم أمن الطاقة على نطاق واسع، ولهذا أصبحت أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنتجين للنفط وللمستهلكين له، ومن أهم ما يتبع تقلبات أسعار النفط هي تلك المواد والسلع والخدمات التي تقتنى من الخارج، او ما تسمى بالواردات

حيث تعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والمعدات والآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما ان الواردات من سلع استهلاكية هامة تغطي حاجيات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخول و الزيادات السكانية

وتعتبر الجزائر كدولة من الدول النامية، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث تعتمد في اقتصادها إلى حد كبير على العالم الخارجي، حيث نجد اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وهذا لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية؛ ويتم هذا عبر قنوات الواردات .

ومن هنا يمكننا طرح **الإشكالية التالية**:

ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية للفترة (2014/1970) ؟

وللتعمق أكثر حول هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف أثرت تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2014 على الاقتصاد الجزائري و الواردات ؟
- هل توجد هناك علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والواردات الجزائرية للفترة 1970-2014

الفرضيات :

سنحاول من خلال الدراسة التعرف على العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والواردات العامة للاقتصاد الجزائري حيث سننطلق في هذه الدراسة من الفرضيات الآتية :

- الواردات الجزائرية لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط
- تأثيرات الاقتصادية لأسعار النفط إيجابا وسلبا على الواردات العامة للجزائر؛

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع الى المكتبة الجامعية ؛
- ✓ بحكم التخصص الذي ندرسه فإن هذا الموضوع له صلة مباشرة بما قد درسناه؛
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛

أهمية وأهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السوق العالمية للنفط وأثارها على الواردات من خلال تسليط الضوء على التطورات الاقتصادية و كذا قياس اثرها على الاقتصاد؛ تكمن أهمية البحث في جمع ما امكن من وجهات النظر في شكل علمي احصائي ما يسمح بفهم افضل للسوق النفطية واثرها على الاقتصاد وكذا الواردات بشكل خاص.

حدود الدراسة :

تمت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2014/1970) وسيكون المجال الزمني للدراسة بين تاريخ قيام الصناعة النفطية وتحولها الى صناعة عالمية .

منهج البحث وأدوات الدراسة :

استخدمنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي ؛

أدوات الدراسة :

- يمكن الاستعانة بالكتب المتخصصة في مجال البحث ؛
- الأطروحات و الرسائل الجامعية ؛
- مواقع الانترنت ؛
- التقارير و الملتقيات ؛

صعوبات الدراسة :

الدراسة في هذا الموضوع تتميز بدراسة قياسية تخص الجانب الاقتصادي، الا انها ستتمثل في الدراسة الميدانية بالدرجة الاولى، اما الصعوبات الاخرى فهي ضيق الوقت؛

هيكل الدراسة:

الفصل الأول : سيتضمن الادبيات النظريه للدراسة وكذا الدراسات السابقة.

حيث سنتطرق خلال هذا الفصل الى المفاهيم النظرية لكل من اسعار النفط والواردات، من خلال معرفة الاسواق النفطية وسعر النفط واهم محددات سعر النفط، وكذى ماهية الواردات واهم محددات الطلب على الواردات

الفصل الثاني : سنتناول فيه الدراسة قياسية الميدانية.

وستكون الدراسة التطبيقية في هذا الفصل، حيث يتم التعريف بالمتغيرات و الاساليب القياسية و الادوات المستخدمة، وسيكون عرض النتائج المتوصل اليها ومناقشتها

الفصل الأول مفاهيم نظرية

لأسعار النفط والواردات

تمهيد

يعتبر النفط مادة حيوية واساسية للصناعة والتجارة الدولية وله تاثير في كل اوجه النشاط الاقتصادي، وقد عرفت اسعار النفط عبر الزمن تطورات عديدة، و تحسب اسعار النفط الخام العالمية بالبرميل و تحدد بالدولار، وتعتبر هذه المادة من اهم العوامل الاقتصادية لدى بعض الدول فهي تراقب وبشدة اسعارها لما تخلفه من اثار اقتصادية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة و المصنعة على حد سواء

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى اسواق النفط والى اهم محددات اسعار النفط، حيث سنتطرق كذلك الى الواردات الاجمالية للجزائر مفهومها و محدداتها و العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات وبعض العوامل المؤثرة فيها والمسببة لها . وبصدد هذا كله نريد معرفة ما مدى تاثير هذه الاسعار على الواردات الجزائرية

المبحث الأول : عموميات حول أسعار النفط والواردات

المطلب الأول : ماهية السواق النفطية و سعر النفط

الفرع الأول : تعريف بالسوق النفطية و سعر النفط :

اولا – تعريف السوق النفطية :[1]

ان للسوق عدة تعريفات وتتغير حسب حالة او طبيعة السلع او الخدمات المتبادلة و المطروحة في هذه السوق ولعل ابرز التعريفات هي التي سنحاول تلخيصها في ما يلي بالنسبة للسوق النفطية بصفة خاصة :

أ – تعريف السوق النفطية : هي تلك الاماكن التي يتم فيها التعامل مع اهم مصدر للطاقة ألى وهو النفط، وتسيير هذه السوق وفق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات وهناك ايضا عوامل اقتصادية لها دخل في التحكم في السوق ، بالإضافة الى عوامل اخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب مصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية

ب – الاسواق (البورصات) النفطية : وهو ما يعقد فيه اتفاقيات ثنائية بين الدول المنتجة مع الدول الراغبة في الاستيراد، ويتم تحديد الاسعار وفقا لقوى العرض والطلب والزمن او التاريخ التي ستنفذ فيه هذه التعاقدات ، ومن المعروف ان كبرى اسواق النفط في العالم توجد في بريطانيا . وتعرف ببورصة البترول العالمية IPE ومقرها لندن

2 . انواع الاسواق العالمية للنفط : وهناك نوعين من اسواق النفط سنحاول التطرق لهما :

أ – الاسواق الفورية للنفط : وتقع في :(سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الاقصى ، منطقة بحر الكرايبي، سوق روتردام بأوربا) وعرفت هذه الاسواق من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولم يكن يتجاوز نطاقها 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط حتى منتصف الثمانينات حيث ادى الاختلال الحاصل الى وجود فائض كبير في العرض، ما دفع بهذه الاسواق الى مرتبة متزايدة الاهمية حتى صارت اسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من اسباب عدم استقرار هذه الاسواق[2]

ب – الاسواق الآجلة او ما تعرف بالمستقبلية : وهي بورصة نيويورك التجارية , مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن . عرفت هذه الاسواق في منتصف الثمانينات، وقد ارتفعت نسبة التعامل في هذه الاسواق، حيث بلغ عدد العقود المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 الف عقد ليرتفع الى 467 الف عقد خلال النصف الاول من عام 2002

[1] حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير . جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008 / 2009 ص 52

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية 2006 ,ص247

3 . مميزات الاسواق العالمية للنفط : و تتميز هذه الاسواق من حيث العرض والطلب بعدة خصائص مهمة سنحاول ذكر بعض منها :[1]

-عدم مرونة الطلب على النفط في فترة الاجال القصيرة

- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة

-سوق اكثر تنافسية , سوق شفافة غير مستقرة

ثانيا – تعريف سعر النفط :

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي النفط المتعاقد عليه سلفا، ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية و برنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا ، وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط وهناك عدة تعريفات لسعر البترول سنذكر البعض منها في التعريفات التالية :

1 – السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود، والسعر قد يعادل على قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها إي قد يكون السعر اقل أو أكثر من الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

2 – سعر النفط : يختلف سعر برميل النفط من منطقة إلى أخرى استناداً إلى عوامل عديدة مثل الثقل النوعي ومحتوى البرميل من الكبريت وكذلك المكان الذي تم استخراجه منه، ويعتمد الطلب على النفط اعتماد كبيراً على مدى نمو الاقتصاد العالمي، حيث يقول بعض علماء الاقتصاد أن ارتفاع سعر النفط يؤثر سلبياً على نمو الاقتصاد عالمياً[2]

الفرع الثاني : أنواع سعر النفط:

ان كل متتبع لتاريخ النفط وتطوراته يدرك ويعي جيدا ان سعر النفط لم يمر بوتيرة ثابتة انما كانت تتحكم به مصالح خاصة و لقد تعددت واختلفت أنواع اسعار النفط وسنقتصر على بعض الأنواع وهي:

[1] سالم عبد الحسن رسن،اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة طرابلس،الطبعة الاولى 1999،ص194

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات لاقتصادية الكلية في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 62.

أ – السعر المعلن أو الأسعار المعلنة : يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل؛ اين تميزت الاسواق انذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وهي الشركة الوحيد التي سيطرة على عمليات انتاج النفط[1]

ب – السعر السوقي (الحقيقي) : هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم التفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، ويقل هذا النوع عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع

ج – السعر المتحقق : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يتوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعلا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات؛[2]

د – سعر الإشارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات واعتمد سعر الإشارة في احتساب سعر البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات الأجنبية، ومن اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، إن هذا السعر أخذت بيه وطبقته العديد من الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965؛

ك – سعر التكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدولة المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة؛

ل – السعر الفوري أو الآني : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدنا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف المنتجة والمستهلكة وبصورة أنية.[3]

الفرع الثالث : محددات أسعار النفط:

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز الأهم منها في ما يأتي:

أ – العرض : يعتمد العرض من أنواع النفط الاعتيادية في العالم على الإحتياطات المثبتة و تطورها في الدول المنتجة المعروفة و اكتشاف المزيد من الإحتياطات النفطية في هذه الدول أو في مناطق أُخرى من العالم و كميات استخراج النفط من هذه

[1] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية،1983، ص 168.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، نفس المرجع،ص 63؛

الإحتياطات والطاقات الإنتاجية و التصديرية المتاحة و تطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد و زيادة في الطاقات الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط و بالتالي على الأسعار المحددة . العرض هو الكمية التي يمكن لمنتج توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة ، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق[1]

ب – الطلب : إن الطلب و نمطه على النفط المعروض و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأُخرى منها و زيادة وسائط النقل بمختلف أنواعها جوّاً و برّاً و بحراً في العالم كل ذلك يخلق ظمأً شديداً للنفط ويعتبر ايضا مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على الساعة البترولية سواء كانت خام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة ، بهدف إشباع أو سداد تلك الحاجات الإنسانية سوء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية

ج – الموقع : الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من انواع النفط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أُجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. و هذا ما يجعل منافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميِّزةً بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوربا. و لا يخفى بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول كما حصل في الأعوام 1973 و 1980 و 1991 و 2003 مثلاً.

د – تكلفة إنتاج البترول : ويقصد بها التكلفة المتوسطة، إي حصة كل برميل من التكلف الثابتة الناجمة عن استكشاف وتطوير الحقول البترولية إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة[2]

ك – الخزين : إن الخزين من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم و تغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دوراً كبيراً في أسعار أنواع النفط المخزونة. و قد أثَّر الخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أيلول من هذا العام 2006 إلى تراجع سعر النفط بحوالي 12 دولاراً عن أقصى ما وصل إليه منذ أوائل العام نفسه.

ل – مقابل الاستنفاذ : بمعنى إن يضاف إلى تكاليف الإنتاج مبلغا أضافا مقابل الاستنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول، وجدير بالذكر إن عنصر الاستنفاذ إلا انه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، وذلك لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة[3]

---

[1] حسين عبد الله، **أزمة النفط الحالية. تداعياتها ومستقبلها**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006 ص، 37؛

[2] وصاف سعيد، **سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** ، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 ابريل 2008ص 11؛

[3] علي النعيمي، **السعر العادل للنفط**، على الحامل www.alepe.com //thttp

م – التغيرات الموسمية : التغيرات الموسمية الاعتيادية لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلاّ أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. و الكوارث التي حدثت مؤخراً كالتسونامي في أندنوسيا و إعصار كاترينة في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك

ن – التعويض عن التضخم المالي وتقلب أسعار العملات : إن التضخم وتقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا بمعيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطاتها، وعلى ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدو لار، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي ومصدري لبترول أن تتوازن أسعار البترول وإرادتهم من دول منظمة OCDE.

هـ – السياسات : لا شك بأن لسياسات الحكومات المنتجة و المستهلكة للنفط و إستراتيجياتها دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. و إن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة و الدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية

الفرع الرابع : طرق التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ولذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 والتسعير بعده؛[1]

1 – تسعير البترول قبل التصحيح السعري ل 1973:

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذهالمرحلة لانفرادها بالتسعير هو احد أهم أعمدت استمرارها ورخائها، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة وراحل فرعية؛[2]

أ – التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة : كانت الولايات المتحدة في هذ هالمرحلة اكبر منتجي البترول في العالم، فكانت أسعار البترول تتأثر بنواياها، فكانت أسعار البترول تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، فكانت نقطة الأساس الوحيدة؛

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، نفس المرجع،ص 63.

[2] صديقي محمد عفيفي، **تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية**، الطبعة التاسعة، 2003، ص 248.

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس : بعد انهيار نظام التسعير عل اثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنظمة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول

ج – التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار : كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، وكذا ضغط الرأي العام بها على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في البترول وبالأخص الأسعار، ثم جاءت تخفيضات البترول من جانب الشركات سنة 1959 و 1960، من أهم الدوافع التي دعت الحكومات المنتجة لاتخاذ موقف واحد تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك) ،

2 – تسعير البترول بعد التصحيح السعري ل 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، ولم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك البترول، ولكنها تعكس سيطرة شركات البترول؛[1]

وبعد ما أخذت منظمة الاوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول دون الرجوع إلى الشركات البترولية، حيث بلغ السعر البترولي 10,34 دولار للبرميل؛[2]

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الاوبك، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية ؛ والمنافسة القوية التي فرضتها الدول غير أعضاء، بزيادة حصتها في الإنتاج، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة ، وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول.

الفرع الخامس : اثر تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة والصناعية والدول النامية المستوردة :

1 – آثار الارتفاع [3]

أ – اثار الارتفاع في الاسعار على الدول المصدرة : وتتلخص اهم هذه الاثار في :

زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى المعيشة الفردي، و زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، حيث ارتفعت الفوائض المالية بنسبة كبيرة جدا من سبعينات القرن الماضي الى الثمانينات

[1] محمود يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4.

[2] محمود يونس، نفس المرجع، ص 4.

[3] كامل بكري وآخرون،الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى 1986، ص 223

ب – اثار الارتفاع في الاسعار على الدول الصناعية : وتتلخص آثار ارتفاع الاسعار على هذه الدول فيما يلي :

– زيادة اعباء موازين المدفوعات : حيث تتحمل موازين المدفوعات لهذه الدول عبء كبير جراء ارتفاع وهو الزيادة في قيمة وارداتها النفطية وتكاليف البحث عن الطاقة البديلة

– احتواء الفوائض المالية : حيث ان معظم هذه الفوائض تتسرب خارج الدول المصدرة على شكل استثمارات او ايداعات او واردات متنوعة

ج – اثار الارتفاع في الاسعار على الدول النامية المستوردة : وتتمثل اهم اثار ارتفاع الاسعار على هذه الدول في :

– تفاقم عجز موازين المدفوعات وتدهور شروط التبادل الدولي

– زيادة المديونية الخارجية ، اضافة الى تزايد عبء خدمة الديون ولا سبيل امام هذه الدول الا الاقتراض للتخفيف من حدة ازمتها

– الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة حيث تتيح الفوائض التي تحققها الدول النفطية الفرصة امام هذه الدول للاقتراض لتنمية المشروعات او لدعم الميزانية

2 – آثار الانخفاض [1]

أ – اثار الانخفاض في الاسعار على الدول المصدرة : وهي عبارة عن انعكاسات لهذه الدول وتتلخص فيمايلي :

– انخفاض في العوائد النفطية وتراجع عجلة معدلات النمو الاقتصادي

– انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية ويترتب على هذا لجوء العديد من هذه الدول الى سحب اموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري او اللجوء للاقتراض

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين المدفوعات

– انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و اطالة عمر النفط لديها

– انخفاض اسعار النفط يشجع الدول على ترشيد النفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية[2]

ب – اثار الانخفاض في الاسعار على الدول الصناعية : وتتمثل اهم آثار الانخفاض في :

– انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول

[1] موري سمية، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ص 88
[2] احمد منذور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت 1990،ص 193

- انخفاض تكاليف انتاج السلع الصناعية

- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول

- انخفاض صادرات هذه الدول نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية

ج – اثار الانخفاض في الاسعار على الدول النامية المستوردة : وتتمثل هذه الاثار في :

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد

- انخفاض من اعباء خدمة الديون الخارجية

- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية

- التاثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة

المطلب الثاني : محددات الطلب على الواردات

تعتبر الجزائر و كباقي دول العالم تعطي دورا هاما لمجال المبادلات التجارية ولكون هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الاولية (البترول و الغاز) وسنحاول خلال هذا المطلب التطرق الى ماهية الطلب على الواردات في الجزائر واهم العوامل المؤثرة عليها .

– مفهوم الطلب على الواردات

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها او استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما ان زيادة الواردات ستؤدي الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فانها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الانتاج المنتج داخل حدود الوطن [1]

الفرع الاول : العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات [2]

سنتطرق من هنا الى اهم محددات الطلب على الواردات وتعريفها باختصار وهي المتمثلة في : الصادرات، سعر الصرف، الاسعار، احتياطي الصرف الاجنبي، اجمالي الناتج الوطني

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، الطبعة الخامسة 2005 ،ص131.132
[2] مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2009، ص 21

أ – الصادرات :

ان للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر على الواردات من جانبين : اولا الصادرات الصناعية و تحتاج هذه الى مواد خام وسلع وسيطية قد تكون غير متوفرة محليا وهذا يتطلب استيرادها وهنا يكون تأثير الصناعة التصديرية فبزيادتها تزيد الواردات من السلع الوسيطية والمواد الاولية والجانب الثاني هو ان عائدات الصادرات من العملة الاجنبية تستخدم في تكوين احتياطات للإنفاق على الواردات، وهنا تكون الزيادة في الصادرات مع ثبات العوامل الاخرى سبب في زيادة الاستيراد وهو ما يؤدي الى زيادة الواردات

ب – سعر الصرف :

تكون عادة لتغيرات سعر الصرف آثار سريعة على تدفقات التجارة مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الاجل القصير يكون اكبر من تأثير التغيرات في اسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في اسعار الصرف اكبر منه في حالة اسعار الواردات

ج – الاسعار :

ان سعر السلعة هو العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات حيث ان دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة ، بالإضافة الى اسعار السلع البديلة والمكملة ، ويمكن ان نعبر عن الاسعار في دالة الطلب على الواردات بإحدى الحالتين :

د – الحالة المقيدة للإشارة والحجم :

وهو ما يطلق عليه الاسعار النسبية، اي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا

ك – الحالة غير المقيدة لدالة الطلب :

حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من اسعار الواردات و اسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة الى الدخل، ومن هنا ندرك ان اسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث ان ارتفاع اسعار الواردات يؤدي الى انخفاض الطلب عليها

ل – احتياط الصرف الاجنبي :

ان للواردات في الدول النامية خضوع بشكل خاص لاحتياط الصرف الاجنبي وذلك بدرجة قد تكون اكبر من درجة خضوعها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياط الصرف في هذه الدول المصدر الاول والرئيسي لتمويل الواردات

م – الدخل :

تبعا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد اغلب الاقتصاديين اهمية عامل الدخل الوطني واتخاذه كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات :1

هناك بعض العوامل التي لها دور هام في التأثير على التركيب السلعي للواردات ، والتي سنتطرق الى اهمها وهي : التنمية الاقتصادية، سياسات توزيع الدخل، التغيرات الديمغرافية، هيكل الحماية الجمركية

أ – التنمية الاقتصادية :

ويؤثر هذا الجانب من حيث تنفيذ برامج و خطط التنمية في الدول النامية الى تزايد الحاجة الى السلع والخدمات الاستثمارية، والتي تكون مستوردة من الخارج غالبا ، وهذا ما يزيد الانفاق على الواردات من السلع الاستثمارية مما يزيد اهميتها النسبية في اجمالي الانفاق على الواردات ، بالإضافة الى ذلك ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي الى زيادة عالية في الانفاق الحكومي على اقامة مشاريع استثمارية وخدمية ، وهذا يؤدي ايضا الى زيادة في دخول الافراد خلال فترات زمنية قصيرة تنعكس آثارها في مجال الانفاق الاستهلاكي ، اضافة الى ذلك فان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها امكانيات انتاجية محدودة ، هذا ما يحتم التوجه الى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي ، وعلى عكس ذلك فان استصلاح الاراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الانتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد وبذلك تقل اهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات

ب – سياسة توزيع الدخل :

ولهذا الجانب تأثير ايضا حيث ان سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من تحييزها اتجاه فئة معينة دون اخرى ، هذا يعني انه اذا كانت هته السياسات تدعم فئة محدودي الدخل فان الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون لها اهمية اكثر من باقي الواردات، اما اذا لم يكن هناك توزيع عادل للدخل فان الواردات من السلع الاستثمارية و الوسيطية يزداد، بالإضافة الى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية

ج – التغيرات الديموغرافية :

وهذا الجانب يعتبر من العوامل الهامة التي لها اثر على تحديد التركيب السلعي للتجارة الخارجية . لان النمو السكاني بمعدلات مرتفعة يزيد في الطلب على المواد الغذائية ، ومع محدودي الامكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة ، فان الامر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب

[1] محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2006

د – هيكل الحماية الجمركية :

يؤثر هذا الجانب بان هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة يؤدي الى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة ، والعكس صحيح ، هذا يعني ان تخفيض الدولة للتعريفة الجمركية على سلع معينة يؤدي الى زيادة الاستيراد من تلك السلع و بشكل اكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للواردات :1

هناك الكثير من العوامل التي تأثر على التوزيع الجغرافي للواردات، كالعادات و تكاليف النقل المناخ السياسي السائد و المميزات النسبية والتنافسية للدول و الانماط الشرائية للبلد المستورد و التكتلات الاقتصادية و الفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها من العديد من المؤثرات .... وسنتطرق الى اهم المتغيرات وهي : تكاليف النقل، المميزات النسبية والتنافسية للدول، التكتلات الاقتصادي

أ – تكاليف النقل :

يعتبر هذا العامل من اهم العوامل في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة اذا كانت الدول المصدرة هي المسؤولة عن تكلفة النقل الى الدول المستوردة خاصة اذا كانت هناك نفس الجودة للسلع المستوردة من مختلف الدول، وبالتالي فان وجود خطوط نقل منتظمة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول

ب – المميزات النسبية والتنافسية للدول :

تعد الميزة النسبية من اهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بالتخصص في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج هذه السلع المختلفة .

وتعتبر ايضا الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها وهذا ما يجعل الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بمميزات نسبية في انتاج سلع معينة او بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع .

ج – التكتلات الاقتصادية :

ان معظم التكتلات الاقتصادية تعمل على تحرير التجارة الخارجية بمعنى تحرير انتقال الافراد وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء وكذا انتقال السلع . كما تنسق الدول الاعضاء فيما بينهم سياستها التجارية من اجل ايجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة .

[1] مدياني محمد، مرجع سابق، ص26/25

المبحث الثاني : الدراسات السابقة و الأبحاث

هناك عدة دراسات حاولت تطبيق نظريات لدراسة مدى تأثير أسعار البترول على مختلف الأوجه الاقتصادية وذلك بغية تحقيق نظرية او علاقة يعتمد عليها في مراحل قادمة ولمدة أطول ومن خلال هذا المبحث سنحاول إيضاح مدى تأثير أسعار البترول على الواردات وعلى بعض المتغيرات الأخرى وتحليلها ومقارنتها بما سنحاول التوصل اليه

المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة

الفرع الاول: الدراسات المحلية باللغة العربية

– (دراسة داود سعد الله 2012) بعنوان : اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000 – 2010)

حيث جاءت الاشكالية : ماهي التفسيرات و الدلائل الاقتصادية لاسباب تقلبات اسعار النفط و ؟ وهل يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستحدث على اسعار النفط في المدى الطويل ؟

الفرضية : امكانية تعرض المستوى العام للاسعار للارتفاع جراء التقلبات في اسعار المنتجات النفطية في الاسواق الدولية ومنه تاثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر

بين الباحث من خلال هذه الدراسة منحنيات العرض والطلب عدم امكانية المنافسة السعرية في سوق النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة مع النفقات المتغيرة ، وكذا تحليل العوامل التي ادت الى تقلبات اسعار النفط خلال سنة 2008 من خلال تفصيل المميزات واتجاهات سوق النفط ، والتوصل الى تسجيل عجز في الاستثمارات النفطية وتوصل الباحث الى تراجع تأثير تقلبات اسعار النفط منذ سنة 2004 على الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الاثار السلبية لتقلبات اسعار النفط على الاقتصاد[1]

– (دراسة محمد بن بوزيان 2012) بعنوان : تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر[2]

الاشكالية : ما هي آثار تغيرات اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي

من خلال هذه الدراسة تطرق الباحث الى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة الاوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي والتي تتضمن (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر وكانت هذه الدراسة تحليلية و قياسية ، فبالنسبة للجانب التحليلي توصلت نتائج هذه الدراسة الى انه هناك اثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي ، اما في الجانب

[1] داود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011
[2] محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، دراسة حول تغيرات اسعار النفط والاستقرار النقدي

القياسي فقد استخدم الباحث اختبار السلاسل الزمنية ADF) و (PP) و كانت النتائج تشير الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و كل من المستوى العام للأسعار و سعر اعادة الخصم وسعر الصرف

– (دراسة مشدن وهيبة 2005) بعنوان : اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي (1973–2003)

حيث كانت الاشكالية : ما هي اسباب تقلبات اسعار النفط ؟ وما هي حقيقة الفوائض البترولية المالية العالمية ؟ وما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه النفط العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد ؟

اما اهم الفرضيات فكانت : ان النفط يملك حصة كبيرة من مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور

تطرق الباحث خلال هذه الدراسة الى اهم واخطر الظواهر التي كانت السبب في استنزاف الاموال العربية البترولية و هي ظاهرة "اعادة التدوير الداخلية والخارجية" حيث ادت هذه الظاهرة الى اهمال العرب للقيام بالتعديلات التي تكون لها قاعدة اقتصادية قوية وكذلك ادت الى جعل العرب يعتمدون كليا على الطبيعة الريعية في الاقتصاد وكان محصول هذه الدراسة ان اسعار البترول خلال السنوات الماضية هي الركيزة الاساسية للاقتصاد العربي 1

الفرع الثاني : الدراسات المحلية باللغة الفرنسية :

– (دراسة موسلي عبد النور جامعة بجاية) وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان : تاثير تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

حيث تهدف هذه الدراسة الى اختبار تجريبي لهشاشة الاقتصاد الجزائري لتقلبات اسعار النفط وباستخدام منهج الاقتصاد القياسي من خلال اختبار (VAR) وكذى تحليل التباين والتحلل من الخطأ وتحليل وظائف الاستجابة حيث اظهرت النتائج ان صدمة اسعار النفط سوف يكون لها تاثير طويل على عائدات التصدير وبالتالي على الانفاق العام والاستثمار و التي بدورها لها تاثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر

– (دراسة اوقاسي كمال وصوفي نوارة) والتي جاءت تحت عنوان : تاثير انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تدور هذه الدراسة حول انخفاض اسعار النفط ومدى تاثيرها على الاقتصاد الجزائري وكانت نتائج هذه الدراسة على ان المؤشرات الاقتصادية تتاثر كثيرا بانخفاض الاسعار وكذى الميزانية والنمو الاقتصادي والاستثمار وهذا ما يدل على هشاشة

[1] مشدن وهيبة، اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 2003/1973، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2004/2005

الاقتصاد الجزائري الغير قابل للصدمات من هذا النوع ، حيث يجب ان تكون هناك اصلاحات هيكلية من اجل الحد من هذا الضعف مثل تحسين مناخ الاعمال و تنويع الاقتصاد

الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية

– (دراسة المعتصم محمد خير الدين 2008) بعنوان : تاثير تذبذبات اسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الاردن

حيث كانت الاشكالية على النحو التالي :

– كيف انتقل اثر تذبذب اسعار النفط الى المستوى العام للاسعار ورصيد الميزان التجاري

اما اهم الفرضيات فكانت :

–ان رصيد الميزان التجاري الاردني مرن للتغيرات في اسعار النفط

تدور هذه الدراسة حول تحديد تاثير تذبذب اسعار النفط وكيفية انتقال هذه التاثيرات الى الاسعار والعجز في الميزان التجاري الاردني وقام الباحث خلال هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل التضخم و اسعار النفط باستخدام اسلوب التحليل القياسي (VAR) و اسلوب تحليل المربعات الصغرى للوغاريتم في قياس عجز الميزان التجاري للتغيرات في اسعار النفط وتبين من خلال الدراسة ان معدل التضخم مرتبط بالتغيرات في اسعار النفط العالمية للسنوات السابقة وهذا ما يجعل التنبؤ للسنوات القادمة ممكنا، كما تبين ان رصيد الميزان التجاري مرن لتغيرات اسعار البترول .1

– (دراسة لميا عبد الرحمن الحقباني) والتي كانت بعنوان ، اثر تقلبات الاقتصاديات العالمية على اسعار النفط

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر التقلبات الاقتصادية العالمية على اسعار النفط بناءا على الفرضية التالية : (التقلبات الاقتصادية العالمية تؤثر سلبا على اسعار النفط) ولقد جاءت نتائج النموذج الاقتصادي على ثبوت معنوية كل من التقلبات الاقتصادية العالمية وتكاليف النقل البحري للنفط، بينما لم تثبت معنوية معدل النمو الاقتصادي الامريكي والصيني، ويمكن تفسير ما حدث بان اسعار النفط لا تتأثر باقتصاديات الدول منفردة ، ولكنها تتأثر بالنمو الاقتصادي العالمي اي انها تتأثر باقتصاديات الدول مجتمعة[2]

[1] https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0650938/JUA0650938.pdf

[2] http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lmshrw_lnhyy-thr_ltqlbt_lqtsdy_llmy_l_sr_lnft.pdf

المطلب الثاني : اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفرع الاول : اوجه الاختلاف والتشابه :

– توصل الباحث داود سعد الله الى ان تقلبات اسعار النفط لها تاثير الاقتصاد الكلي والسياسة المالية وهذا عائد الى دور العناصر النقدية في معالجة الاثار السلبية لتقلبات اسعار النفط، وكانت فترة الدراسة قصيرة مقارنة بالدراسة الحالية

– وكان الباحث الدكتور محمد بوزيان قد اجرى دراسته حول تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر وقد توصل الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و كل من المستوى العام للأسعار و سعر اعادة الخصم وسعر الصرف حيث اجريت هذه الدراسة سنة 2012، وكما هو الحال بانسبة لدراسة اوقاسي كمال وصوفي نوارة وكذلك دراسة المعتصم خير الدين بإمكانية التنبؤ على المستوى الطويل في تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، و كذلك دراسة **موسلي عبد النور** الذي استنتج ان هناك تاثير طويل المدى من صدمة اسعار النفط على عائدات التصدير والانفاق العام والاستثمار وهذا ما جاء معاكسا للنتائج التي تحصلنا عليها وهي انه لا توجد علاقة طويل الامد بين كل من اسعار النفط والواردات

– وفي ما يتعلق بدراسة **لميا عبد الرحمن الحقباني** لقد جاءت نتائجها على وجود معنوية في كل التقلبات الاقتصادية العالمية وتكاليف النقل البحري وفسرت ما حدث بان الاسعار تتاثر بالنمو الاقتصادي العالمي وباقتصاديات الدول مجتمعة وليست منفردة

الفرع الثاني : التحليل

– قام كل من المعتصم محمد خير الدين و موسلي عبد النور باجراء اختبار (VAR) ولعل هذا ما جعل نتائج كل منهما متماثلة

– اما محمد بن بوزيان فقد استعمل اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام (ADF) و (PP) ووجد عدم استقرارية في المتغيرات

– وكانت دراسة كل من داود سعد الله و مشدن وهيبة مفتقرة الى الاختبارات القياسية مع ان النتائج التي توصل اليها كل من هما توحي ان اسعار النفط لها دخل كبير في اقتصاد الدول

خلاصة الفصل الاول :

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم اطار نظري حول اسعار النفط والواردات وكذا بعض الدراسات السابقة .

لقد تعرضت اسعار النفط منذ اتخاذه عاملا اساسيا في الدور الاقتصادي و الحيوي الى عدة تقلبات وهذا عائد الى التضارب الحاصل بين من لهم عوائد من وراء ذلك، وهذا ما سبب عدة ازمات عبر تاريخ النفط . ولم تعرف اسعار النفط او الدول المتوفرة على هذه المادة النابضة فجرا جديدا الا بعد ازمة 1973 التي كانت المحور الرئيسي لازدهار اسعار النفط بعد ما كان تسعيره محتكرا من طرف الشركات النفطية ، وهذا ما اعطى الحق للدول المنتجة والمصدرة بالتسعير وفتح افاق جديدة امام هذه الدول و امام سعر النفط

اما بالنسبة لماهية الطلب على الواردات واهم المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات فتفرض ان السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية ويسمى هذا بالبديل غير التام وهناك ايضا ان الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية وتم عرض من خلال هذا الفصل ايضا اهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب والتوزيع الجغرافي والتركيب السلعي

الفصل الثاني :دراسة قياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على الواردات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

ان من اهم اسباب التطور التي توصل لها العالم حديثا هو التقارب الحاصل بين الشعوب و خاصة في المجال الاقتصادي فالاقتصاد القوي لأي دولة يعتبر الركيزة الاساسية لتطورها وازدهارها بين باقي الدول ، لهذا سعى المفكرون والعلماء والباحثون الاقتصاديون جاهدين في تطوير علم الاقتصاد ، فبفضلهم نحن ننعم اليوم بسهولة فائقة في تحليل المعطيات والسلاسل الزمنية و اجراء شتى الاختبارات والتنبؤات التي تسهل لنا وتعطينا افضل النتائج الاقتصادية المرجوة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تطبيق بعض هذه الاجتهادات و الاساليب الاحصائية كانحدار التكامل المشترك الذي ظهر في سنوات الثمانينات من القرن الماضي وأصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلسلة الزمنية .

ومن بين الاساليب الاحصائية نذكر ايضا اختبار الاستقرارية الذي يوضح لنا علاقة المدى الطويل ، وهناك ايضا اختبار التكامل المشترك الذي يليه اختبار السببية اللذان يسهلان لنا معرفة اتجاه العلاقة.

كل هذه الاساليب سنحاول الوصول بها الى نتائج تبين لنا ما مدى تأثير اسعار النفط على الواردات في الاقتصاد الجزائري : وسيكون لنا في هذا الفصل مبحثين : سنقوم بعرض الادوات المستعملة في الدراسة والتحدث عنها من الجانب النظري في الاول اما في المبحث الثاني سنحاول التطرق الى عرض النتائج المتوصل اليها وتفسيرها .

المبحث الاول : اضهار متغيرات وادوات الدراسة وتحليلها

المطلب الاول : التحليل الاحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة :

الفرع الاول : تعريف المتغيرات :

وهي تلك المشاهدات الماخوذة خلال سنة و من الفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2014 وهذا ما يحدد لنا حجم العينة المستعملة وهو 44 مشاهدة وتخص هذه العينة المجتمع المتمثل في الدولة الجزائرية ككل وتشتمل هذه الدراسة على المتغيرات الاتية

متغير اسعار البترول : ويعبر هذا المتغير عن اسعار البترول التي تحدد للنوع المنتج بالجزائر بالدولار، و يكون رمزه PP وبعد ادخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز L PP

متغير الواردات : وهي الاسعار المعبرة عن اجمالي الواردات الجزائرية معبر عنها بمليون دينار لكل وحدة ونرمز لها بالرمز M وبعد ادخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز L M

الفرع الثاني : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة اسعار النفط (pp)

1- التحليل الاحصائي :

ان لكل عملية نقوم بها يجب علينا اتباع خطوات و ان اول خطوة نقوم بها في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهدات هذه السلسلة لمعرفة اتجاهها العام ، ومن خلال الشكل (1) نرى السلسلة الزمنية لاسعار النفط ، ويتبين لنا من خلال ذلك وفي الفترة المدروسة ان السعر كان محصورا بين اقل قيمة 1,80 دولار امريكي مسجلة سنة 1970 واعلى قيمة 111,67 دولار امريكي مسجلة سنة 2012

و سيتم توضيح المتغيرات بالتمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (1) :منحنى يوضح تطور اسعار البترول في الفترة 1970 – 2014

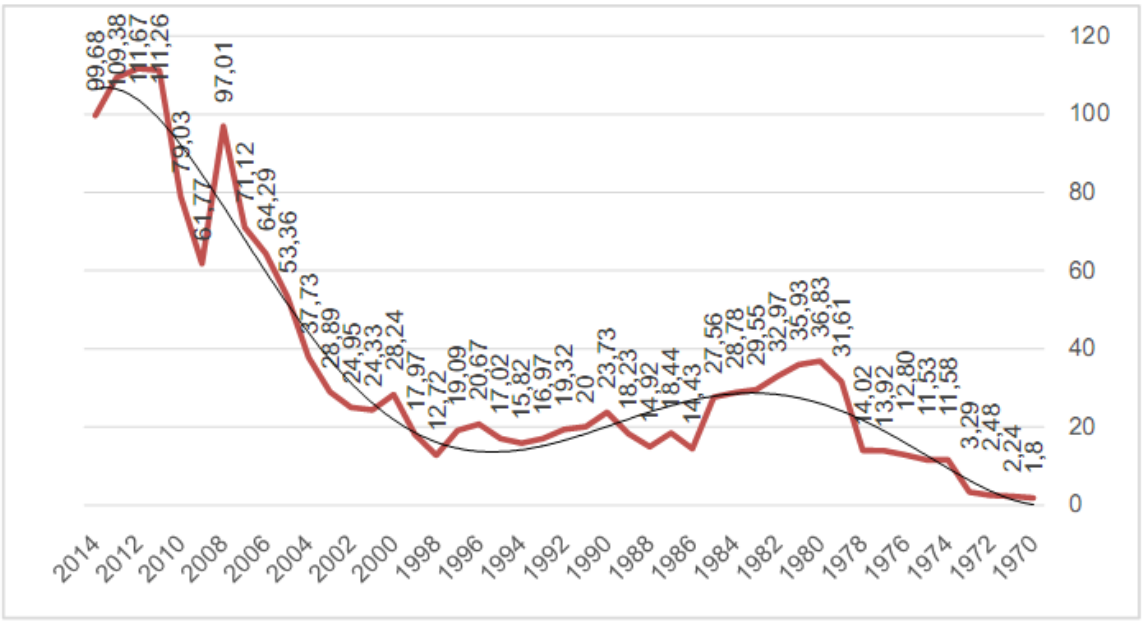

المصدر : من اعداد الطالب وباستخدام برنامج Excel13 بالاعتماد على ملحق تطورات اسعار النفط

2- التحليل الاقتصادي :[1]

مر سعر النفط خلال هذه الفترة المعنية بالدراسة بعدة تغيرات سنحاول التطرق الى اهمها خلال ما يلي :

من عام 1970 إلى عام 1980 : عرفت هذه الفترة ارتفاعا او تزايدا سنويا في سعر النفط حيث كان يقدر ب 1,80 دولار امريكي خلال عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام 1974أربع مرات متجاوزا 12دولا للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب. ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974وحتى عام 1978ما بين 12.21دولارا للبرميل و 13.55دولارا للبرميل.

من عام 1978 الى عام 1990 : دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقع معظم مكامن النفط ، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14دولارا للبرميل في عام 1978إلى أكثر من 35دولارا للبرميل عام 1981.بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة من 1983- 1985م وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار. لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت في متصف

[1] http://www.aleqt.com/2007/11/13/article_116399.html

عام 1986إلى أقل من 10دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة.

من عام 1990 الى عام 2005 : ارتفعت الأسعار في عام 1990بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973.نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996م إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997وعام 1998، نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3ملايين برميل في عام 1999م لتصعد الأسعار إلى 25دولارا للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000م في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30دولارا وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003م وفي عام 2005م قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78دولارا للبرميل أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90دولارا للبرميل لخام ناميكس.

من عام 2006 الى عام 2014 : رغم ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 100 دولار للبرميل، إلا أن متوسط الأسعار لعام 2007 ارتفع في حدود 10 في المائة فقط مقارنة بمتوسط أسعار عام 2006 (من نحو 65 دولارا إلى 72 دولارا للبرميل الخام برنت وغرب تكساس) أما متوسط سعر سلة أوبك فقد ارتفع بالنسبة نفسها تقريباً ليصل إلى نحو 67.80 دولار للبرميل في عام 2007، علما بأن أسعار النفط ارتفعت بمقدار 20 في المائة في عام 2006 و40 في المائة في عام 2005.إلا أن ما يميز أسعار النفط في عام 2007 هو الفارق الكبير بين أدنى مستوى للأسعار وأعلاها. ففي عام 2006 بلغ ارتفاع الأسعار من أدنى نقطة لها نحو 40 في المائة، بينما بلغ في عام 2007 أكثر من 90 في المائة. و في عام 2008، كان متوسط أسعار نفط خام الإشارة برنت 92 دولارا للبرميل في شهر يناير 2008، ثم ارتفع ليصل إلى 133 دولارا للبرميل في شهر يوليو 2008، ثم هبط ليصل إلى 40 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر 2008 ومنذ 2011 ولغايه 2014 مازال متوسط أسعار نفط خام الإشارة برنت يدور حول 110 دولارات للبرميل تقريبا على الرغم من كفاية في الإنتاج من النفط الخام، سواء من داخل الأوبك أو من خارج الأوبك، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو الأجواء الجيوسياسة التي أوجدت قلقا كبيرا في سوق النفط من انقطاع إمدادات النفط الخام في سوق النفط، وما نتج هنا من ارتفاع في التكاليف بصفة عام.

الفرع الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الواردات (M)

1- التحليل الاحصائي :

يتوضح لنا جليا من خلال قيم المتغير (M) ان الواردات في الجزائر ومنذ عام 1970 الى غاية 2014 وهي حدود دراستنا انها في تزايد تام حيث بلغت قيمة اجمالي الواردات لسنة 1970(6205 مليون دينار جزائري) واخذت في التزايد، الا ان هذا التزايد لم يكن متناسقا حيث كانت نسبة التزايد من عام 1970 الى غاية عام 1992 لا تتجاوز

و سيتم توضيح المتغيرات بالتمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (2) : منحنى يوضح تطور الواردات في الفترة 1970 – 2014

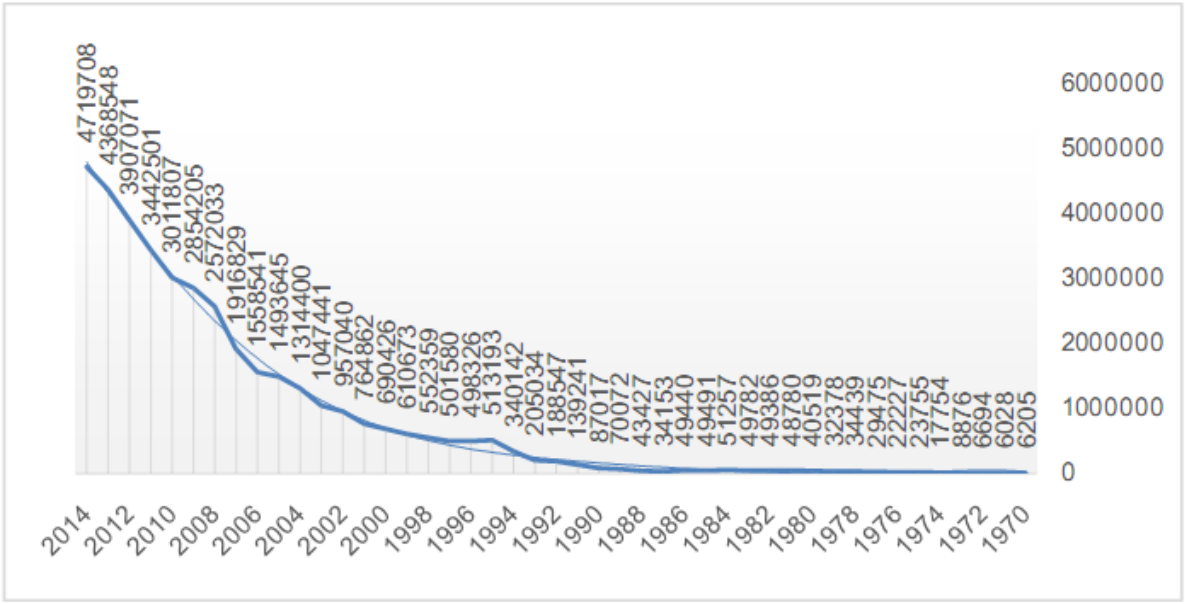

المصدر : من اعداد الطالب وباستخدام برنامج Excel13 بالاعتماد على ملحق تطورات الواردات

2- التحليل الاقتصادي :

هناك عدة تطورات مرت بها الواردات الجزائرية وكانت في فترات منفصلة كما سنوضحه فيما يلي :

من عام 1971 الى عام 1989 : ، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية

من عام 1989 الى عام 1993 : لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بِ (3,1-%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB، ما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825)مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.[1]

من عام 1994 الى عام 1998 : فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60%إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة مرها والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد هي ثلاث مواد فقط من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها

من عام 2000 الى عام 2014 : ونلاحظ ان قيمة الواردات في بداية القرن الواحد والعشرون زادت بنسبة كبيرة جدا مقارنة بما سبقها من السنوات حيث فاقت هذه النسبة 20 % في السنة، حيث انتقلت واردات الجزائر من 3ر18 مليار دولار أمريكي في شهر نوفمبر 2010 إلى 3ر21 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة 1ر07 بالمائة (34 مليون دولار) بعد أن سجلت استقرارا للمرة الأولى في شهر أكتوبر من نفس السنة في حين ارتفعت الواردات خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011 بنسبة 17ر54 بالمائة لكي تستقر في 39ر16 مليار دولار .و بلغت الواردات 12.67 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2013 مقابل 10.66 مليار خلال نفس الفترة 2012 أي ارتفاع بنسبة تقدر ب 18.85 بالمائة حسب الأرقام المقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك، و تراجعت أسعار الواردات من السلع خلال الثلاثي الأول من 2014 بنسبة 4.3 % مقارنة بالفترة نفسها من السنة التي قبلها . هذا المؤشر كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء الذي أفاد أيضا، أن تراجع أسعار الواردات من السلع خلال الثلاثي الأول مع تراجعها خلال الثلاثي الرابع من 2013 يبقى "أكثر أهمية" بنسبة تراجع بلغت 5.1 % ، مقابل نسبة 4.3 % خلال الثلاثي الأول من 2014

[1] صالح تومي، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الثاني: الادوات القياسية

الفرع الاول : التكامل المشترك

1 – مفهوم التكامل المشترك :

أدت مساهمات كرانجر (Granger 1969) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية[1]

2 – تكامل السلسلة الزمنية :

وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن

الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية :

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة. وهناك العديد من الاختبارات، سنكتفي بالاختبارين الاتيين منهم :

1 – اختبار ديكي فوللر :

تهدف اختبارات ديكي- فولار (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبةالأولى AR(1) والذي يكتب على الشكل :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية : $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ تتحصل على الصيغة التالية :

[1] بلال مومو، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2011)**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013، ص 23.

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث : $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \ \lambda = 0$$
$$H_1 : \ \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي$I(2)$، إلى غاية الرتبة d؛

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي$I(0)$.[1]

2 – اختبار فيليبس و بيرون :

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمَّى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

و من أجل تقدير هذا التباين يجب و من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون :

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1 – في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويش أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 144.

الفرع الثالث : اختبارات التكامل المشترك :

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

1 – اختبار انجل– جرانجر :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

a. نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين لتكامل المشترك:

$Y_t = a + bx_t + u_t$ تابث $/a$

$Y_t = a + b_1T + b_2x_t + u_t$

b. نقوم بحساب بواقي التقدير(u_t)

c. تم نقوم باختبار مدى سكون السلسلة(u_t)

d. ونحدد t^* المحسوبة لنقارنها بالقمة الحرجة من جدول أعدها خصيصا كل من انجل وجراجر لذلك، فإذا كانت t المحسوبة اكبر من الحرجة نرفض فرضية العادم، وبالتالي تكون السلسلة () ساكنة، وبيانات سلسلة كل من () تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءا على ذالك فان الانحدار المقدر لا يكون زائفا.

2 – اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1 نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون المصاحبة لانحدار الأصلي لx و y وتسمى d المحسوبة؛

2 نبحث في جدول أعدها Sargan et Bhargava عن d الجدولية ؛

3 نختبر فرضية العدم القائلة بان d=0، فإذا كانت d المحسوبة اقل من المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد تكامل مشترك ولا يكون النموذج المقدر زائفا والعكس صحيح.

الفرع الرابع : اختبارات السببية :

اختبار غرانجر للسببية : يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية . وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين ، قدم كرانجر (Granger,1969) تعريفا عمليا للسببية اذ عرضها كالآتي : اذا كان المتغير x_t يسبب في المتغير y_t اذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية ل y_t بدقة اكبر

باستخدام القيم السابقة ل x_t اكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فان التغيرات في x_t يجب ان تسبق زمنيا التغيرات في y_t ففي هذه الحالة نستطيع ان نقول ان x_t تسبب ب y_t وهذا يعني ان اضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير [1]

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

المطلب الاول : اختبارات الاستقرارية

في معظم الاحيان تكون السلاسل الزمنية التي تدور حولها الدراسة غير مستقرة ، وهذا عائد الى تاثير الزمن عليها من تطورات ومتغيرات، هذا ما يولد عدم الاستقرارية لكل من المتوسط والتباين، مما يحتم تسليط السلاسل الزمنية لاختبار الاستقرارية ومعرفة درجة التكامل لهما، وتدور دراستنا حول السلاسل الزمنية لكل من اسعار النفط والواردات خلال الفترة (1970-2014)، حيث سنقوم باختبار الاستقرارية لفحص خواص هذه السلاسل ومعرفة رتبة تكامل كل متغير لوحده ومعرفة ايضا مدى السكون، ولاجراء كل هذا سوف نعتمد خلال دراستنا على اختبارين اساسيين هما : اختبار ديكي فوللر الموسع و اختبار فيليب بيرون :

والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبارات المتحصل عليها :

الجدول رقم (1) : نتائج اختبارات جذر الوحدة والفروقات من الدرجة الاولى

	نوع الاختبار	نوع النموذج	L M القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	L PP القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DL M القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DL PP القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
السلسلة الزمنية	اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)	(1)	2,437183 -1,948495 0,9958	1,201952 -1,948495 0,9389	-4,715008 -1,948686 0,0000	-5,931247 -1,948686 0,0000
		(2)	-0,53385 -2,92973 0,8745	-2,316742 -2,929734 0,1714	-5,242256 -2,931404 0,0001	-6,312444 -2,931404 0,0000
		(3)	-1,59251 -3,51552 0.7799	-2,495186 -3,515523 0,3289	-5,173686 -3,518090 0,0007	-6,348327 -3,518090 0,0000
	اختبار فيليب بيرون (PP)	(1)	2,209641 -1,948495 0,9926	1,158632 -1,948495 0,9341	-4,734100 -1,948686 0,0000	-5,929195 -1,948686 0,0000
		(2)	-0,619440 -2,929734 0,8557	-2,316742 -2,929734 0,1714	-5,195144 -2,931404 0,0001	-6,312444 -2,931404 0,0000
		(3)	-1,803669 3,515523 0,6860	-2,506278 -3,515523 0,3238	-5,123115 -3,518090 0,0008	-6,348327 -3,518090 0,0000

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على مخرجات EViews9

[1] عبد القادر محمد عطية ،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الاسكندرية 2000، ص685

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية عند المستوى نلاحظ ان القيمة المحسوبة للسلسلة الزمنية Ln M بالقيمة المطلقة اقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة في كل من اختيار ADF و PP وذلك في جميع النماذج، اي ان السلسلة تحتوي على جذر وحدوي وبالتالي فهي غير مستقرة، وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج بالنسبة لجميع النماذج فهو اكبر من مستوى المعنوية 5 %

ونفس الشيء ينطبق على السلسلة Ln PP اي ان السلسلة غير مستقرة عند المستوى

و لإرجاع السلاسل مستقرة طبقنا الفروقات من الدرجة الاولى ونتائج الجدول تبين ذلك ، حيث ان القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة ل DLn M اكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5 % في كل من اختبار ADF و PP وذلك في جميع النماذج، اي ان السلسلة مستقرة ، وما يثبت ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج الاقل من 5 %

ونفس الامر ينطبق على السلسلة DLn PP حيث ان القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5 % في كل من اختيار ADF و PP وذلك في جميع النماذج اي انها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى، وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج الاقل من 5 %

ويمكن تمثيل المتغيرات ذات الفروقات على النحو التالي :

الشكل (3): سلسلة اسعار البترول للفروق الاولى

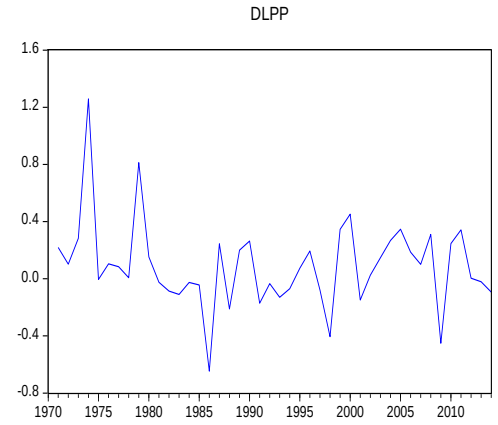

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews9

الشكل (4): سلسلة الواردات للفروق الاولى

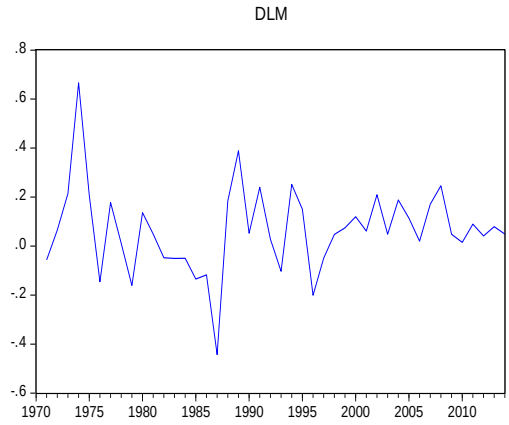

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews9

اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – غرانجر :

بناءا على اختبارات جذر الوحدة السابق ، تبين لنا ان كل متغيرة متكاملة ومستقرة من الدرجة الاولى، وبالتالي فان منهجية التكامل المشترك تنطوي على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير انجل – غرانجر الى امكانية استخدام الانحدار على السلاسل المستقرة من نفس الدرجة ولا يكون هذا الانحدار زائفا ويتصف بالعلاقة التوازنية طويلة الاجل

$$\varepsilon_t = LnM - \alpha - \beta LnPP$$

دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

من خلال هذه الدراسة سنحاول البحث عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى وهذا من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وهذا بتقدير المعادلة لاختبار جذر الوحدة حيث ننطلق من بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ ، ويجب فحص بواقي المعادلة للتأكد استقرارية البواقي، وبعد ذلك يكون اجراء اختباري ديكي فوللر وفيليب بيرون وهذا لإثبات النتائج، والشكل الآتي يبين الرسم البياني لقيم بواقي التقدير :

الشكل (5) : سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

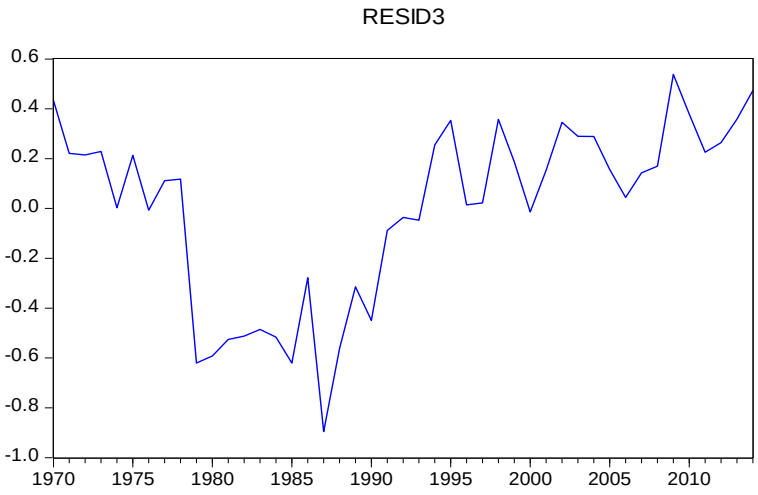

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews9

نلاحظ من خلال الشكل عدم استقرارية سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك وهذا لانها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت ومايؤكد لنا ذلك هو كل من اختبار ديكي فوللر (ADF) و اختبار فيليب بيرون (PP) اللذان سنقوم باجرائهما على البواقي ، النتائج موضحة في الجدول الاتي :

الجدول رقم(2) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج(1) : بدون ثابت او اتجاه		النموذج(2) : مع ثابت		النموذج(3) : مع ثابت و اتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-2.202595	-2.092470	-2.177060	-2.064972	-2.943917	-2.809932
القيمة الحرجة	-1.948495	-1.948495	-2.929734	-2.929734	-3.515523	-3.515523
الاحتمال الحرج	0.0281	0.0363	0.2172	0.2593	0.1594	0.2016

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على مخرجات EViews9

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان بواقي معادلة الانحدار للتكامل المشترك غير مستقرة وهذا واضح من خلال مقارنة القيمة المجدولة مع القيمة الاحصائية للاختبارين (ADF) و (PP) في جميع النماذج، وما يؤكد لنا ذلك ايضا هو نتائج قيمة الاحتمال الحرج والتي تفوق قيمتها قيمة مستوى المعنوية 5 % عند النموذجين (2) و (3) وهذا ما يتركنا نقبل فرضية التي تنص على وجود جذر وحدوي ، اي ان سلسلة البواقي غير مستقرة، كل هذا يصب الى عدم وجود اثبات لعلاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين اسعار النفط والواردات، ولتعزيز نتائج اتجاه العلاقة السببية لاسعار النفط والواردات سنقوم بإجراء اختبار غرا نجر للسببية :

المطلب الثاني : العلاقة السببية بين اسعار النفط والواردات :

الفرع الاول :اختبار غرا نجر للسببية :

يبين لنا اختبار غرانجر للسببية انه اذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرين هذا يعني انه توجد علاقة سببية، والعكس صحيح اي ان عدم وجود تكامل مشترك هو عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، ويتم تحديد وجود العلاقة السببية من عدم وجودها بناءا على معنوية العلاقة، وقبل ان نقوم باختبار غرانجر للسببية، علينا تحديد تحديد درجة التباطؤ المناسبة، وهي اقل قيمة لمعياري A/C و SC كما يبينه لنا الجدول التالي :

الجدول (3) : درجة التباطؤ المناسبة

درجة التباطؤ	1	2	3
A/C	13,72	13,99	13,84
SC	5,36	11,07	33,95

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على مخرجات EViews9

يتضح لنا ان انسب درجة تباطؤ هي P=1 هذا لانها تعطي لنا اقل قيمة لمعياري A/C و SC . بعد معرفة درجة التباطؤ المثلى نستطيع اجراء اختبار غرانجر للسببية ، ومن خلال الجدول الاتي نلاحظ نتائج الاختبار :

الجدول (4) اختبار غرا نجر للسببية :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/16 Time: 20:54
Sample: 1970 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPP does not Granger Cause DLM	43	3.96639	0.0533
DLM does not Granger Cause DLPP		2.18476	0.1472

المصدر : مخرجات برنامج EViews9

من خلال نتائج الاختبار والموضح في الجدول اعلاه التي تبين لنا ان ما تحصلنا عليه من قيمة الاحتمال الحرج والتي هي اكبر من 5 %، نقول انه لا توجد علاقة سببية بين اسعار النفط والواردات اي ان كل متغير لا يتسبب في اتجاه المتغير الاخر، اي عدم وجود سببية في كلى الاتجاهين، ومن خلال كل هذا نستطيع القول بانه لا يوجد ارتباط بعلاقة طويلة الاجل بين اسعار النفط والواردات خلال الفترة المدروسة، وما توصلنا اليه من نتائج يعزز لنا صحة النتائج المتوصل اليها سابقا من خلال اسلوب التكامل المشترك لأنجل – غرا نجر .

الفرع الثاني : مناقشة النتائج :

لقد كانت متغيرات هذه الدراسة والتي هي عبارة عن اسعار النفط والواردات في الجزائر غير مستقرة وهذا بعد اجراء اختبارات الاستقرارية عليها في مدة 44 سنة للسلاسل الزمنية اي من سنة 1970 الى غاية 2014، وبعد اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل غرا نجر تبين لنا ان كل متغيرة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى .

وبعد دراسة سلسلة بواقي التقدير لاحظنا عدم استقرارية في هذه السلسلة وهذا لانها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت

وفيما يخص اختبار غرا نجر للسببية فقد كانت نتائجه تقول ان لا توجد علاقة سببية بين كل من اسعار النفط والواردات، اي انه لا يوجد تاثير لمتغير على الاخر ونسطيع القول بعد هذه النتائج انه لايوجد ارتباط قوي بعلاقة طويلة المدى بين المتغيرين خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

وقد اضهرت الدراسة في فصلها الاول ان اسعار النفط في السوق تعتمد على المنافسة وهذا ما يحقق لنا صحة الفرضية الاولى، وكما اظهرت ايضا انه لا توجد علاقة سببية بين اسعار النفط والواردات في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يتنافى مع فرضيتنا الثانية .

خلاصة الفصل :

قمنا خلال هذا الفصل بتعريف المتغيرات التي تدور حولها دراستنا و تطرقنا الى اضهار اهم الاساليب التحليلية التي المتبعة في دراستنا وكما حللنا العلاقة بين اسعار النفط و علاقتها بالواردات في الاقتصاد الجزائري ومن اجل معرفة ما مدى تقارب هاذين المتغيرين المتمثلين في السلاسل الزمنية لهذه الدراسة اجرينا عليهم بعض الاساليب التحليلية كاختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرارية السلاسل من عدمها ، ولتحديد رتبة تكامل المتغيرين قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك ل انجل غرا نجر، وكذالك استخدام اختبار سببية غرا نجر لمعرفة اذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين

بعد كل هذه الاختبارات توصلنا الى عدم استقرارية السلسلة اي انها تحتوي على جذر وحدوي، و لاستقرارية السلاسل طبقنا الفروقات من الدرجة الاولى وهذا ما جعلها مستقرة، وتوصلنا ايضا الى ان كل متغيرة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى بالإضافة الى عدم استقرارية سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك، ومن خلال نتائج اختبار السببية تبين لنا انه لا توجد سببية في كلى الاتجاهين اي انه لا توجد علاقة طويلة المدى بين اسعار البترول والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الخاتمة

خاتمة :

يعتبر النفط المصدر الاول في اقتصاد الدول المصدرة له ويعتبر النفط في هذه الدول الركيزة الاساسية لتحريك شتى المجالات فيها، وتعتبر مختلف الايرادات في هذه الدول عرضة لتقلبات اسعار هذه المادة ، وتهدف الدراسة التي نحن بصددها الى تحديد العلاقة بين اسعار النفط والواردات ويكون ذلك من خلال الاجابة على الاشكالية التالية : **ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية للفترة (2014/1970) ؟**

و للاجابة على هذه الاشكالية من خلال دراستنا قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين :

ولقد جاء في الفصل الاول كل ما هو نظري حول الدراسة حيث تطرقنا الى السوق النفطية و انواعها و اهم مميزاتها بالإضافة الى سعر النفط من ناحية مفهومه محدداته و انواعه وطرق التسعير واهم اثار تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة والصناعية والنامية، وقمنا كذلك بعرض اهم المفاهيم الاساسية للطلب على الواردات والعوامل المؤثرة في حجم الطلب والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، وتطرقنا ايضا الى علاقة كل من اسعار النفط والواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية .

وجاء في المبحث الثاني من الفصل عرض اهم الدراسات السابقة من حيث النتائج و الاهداف وتم المقارنة بينها والتعليق عليها

اما في ما يخص الفصل الثاني فقد جاء قياسيا حيث قمنا بتقديم متغيرات الدراسة وعرض تعريف مختصر لها ، وكذلك عرض الادوات و الاساليب التحليلية المستعملة في هذه الدراسة كاختبار الاستقرارية و اختبار التكامل المشترك واختبار سلسلة بواقي التقدير واختبار السببية، ومن خلال اجراء هذه الاختبارات تم التوصل الى النتائج التالية :

– اهم النتائج :

– عدم استقرارية السلاسل الزمنية في اختبار جذر الوحدة ولكنها استقرة بعد اجراء اختبار التكامل المشترك عليها

– عدم وجود اثبات لعلاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين اسعار النفط والواردات وهذا بعد نتائج اختبار الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

– لا توجد علاقة سببية بين اسعار النفط والواردات اي ان كل متغير لا يتسبب في اتجاه المتغير الاخر ، ومن خلال كل هذا نستطيع القول بانه لا يوجد ارتباط بعلاقة طويلة الاجل بين اسعار النفط والواردات خلال الفترة المدروسة

ومن خلال ما لحقت اليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات :

– اهم التوصيات :

– يجب على جميع الدول المصدرة التحرر من تبعية الاقتصاد الريعي والتوجه الى بدائل اخرى تجعلها اكثر حرية ، وتفتح لها العديد من المجالات في اقتصادات الدول

– قد تتغير النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة في حالة تمديد فترة الدراسة او تقليصها او في حالة اضافة متغيرات اخرى لها

– آفاق الدراسة :

تناولنا خلال دراستنا موضوعا شيقا وواسعا بحيث لا يمكن الالمام بجميع جوانبه في بحث واحد وهو اختبار علاقة التكامل المشترك بين اسعار النفط والواردات الجزائرية، ويمكن من خلال هذه الدراسة اقتراح العديد من الدراسات التي يمكن من خلالها التوصل الى نتائج افضل، وأصوب رأيا، وأدق تحليلا ونذكر منها :

– دراسة لعلاقة التكامل المشترك بين اسعار النفط و كل نوع من انواع الواردات على حدى

– تقدير العلاقة بين كل من اسعار النفط والواردات الجزائرية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك من اجل الكشف على علاقة المدى القصير بينهما

– دراسة اخرى بإضافة بعض المتغيرات التي قد تكون من محددات اسعار النفط والواردات وهذا للتعمق اكثر ولمعرفة ما اذا كانت النتائج المتوصل اليها مطابقة او مخالفة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1) احمد منذور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت 1990

2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006

3) صديقي محمد عفيفي، **تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية**، ط 9، 2003

4) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية الاسكندرية 2000

5) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 5، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 2005

6) كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر طبعة1986

7) محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية،1983

8) محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة 2006

9) محمود يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986

ب- المذكرات:

10) حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربيةخلال الفترة1986 – 2008 , مذكرة لنيل شهادة ماجستير . جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008 / 2009

11) قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات لاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009،

12) موري سمية ، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان

13) مدياني محمد ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2009

14) داود سعد الله اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012/2011

15) مشدن وهيبة، اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 2003/1973، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2004/2005

16) بلال مومو، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013

17) سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006

ج- المداخلات والمقالات :

18) حسين عبد الله، **أزمة النفط الحالية. تداعياتها ومستقبلها**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006 ص،

19) تومي صالح ، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 2010/1970، مجلة الباحث، جامعة الجزائر

20) وصاف سعيد، **سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 ابريل 2008

21) محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، دراسة حول تغيرات اسعار النفط والاستقرار النقدي

22) صالح تومي، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

د- المواقع الالكترونية :

23)https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0650938/JUA0650938.pdf

24) http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lmshrw_lnhyy-thr_ltqlbt_lqtsdy_llmy_l_sr_lnft.pdf

25) http://www.aleqt.com/2007/11/13/article_116399.html

26) thttp// www.alepe.com

الملاحق

الملحق (1) :تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2014/1970)

السنة	الواردات	السنة	الواردات
1970	6205	1993	205034
1971	6028	1994	340142
1972	6694	1995	513193
1973	8876	1996	498326
1974	17754	1997	501580
1975	23755	1998	552359
1976	22227	1999	610673
1977	29475	2000	690426
1978	34439	2001	764862
1979	32378	2002	957040
1980	40519	2003	1047441
1981	48780	2004	1314400
1982	49386	2005	1493645
1983	49782	2006	1558541
1984	51257	2007	1916829
1985	49491	2008	2572033
1986	49440	2009	2854205
1987	34153	2010	3011807
1988	43427	2011	3442501
1989	70072	2012	3907071
1990	87017	2013	4368548
1991	139241	2014	4719708
1992	188547		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على منظمة الديوان الوطني للاحصائيات

الملحق (2) : تطورات اسعار النفط خلال الفترة (2014/1970)

السنة	سعر النفط	السنة	سعر النفط
1970	1.80	1993	16.97
1971	2.24	1994	15.82
1972	2.48	1995	17.02
1973	3.29	1996	20.67
1974	11.58	1997	19.09
1975	11.53	1998	12.72
1976	12.80	1999	17.97
1977	13.92	2000	28.24
1978	14.02	2001	24.33
1979	31.61	2002	24.95
1980	36.83	2003	28.89
1981	35.93	2004	37.73
1982	32.97	2005	53.36
1983	29.55	2006	64.29
1984	28.78	2007	71.12
1985	27.56	2008	97.01
1986	14.43	2009	61.77
1987	18.44	2010	79.03
1988	14.92	2011	111.26
1989	18.23	2012	111.67
1990	23.73	2013	109.38
1991	20.00	2014	99.68
1992	19.32		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على منظمة الاوبك

الملحق (3) نتائج اختبار الاستقرارية :

بالنسبة للواردات

1

Null Hypothesis: LM has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.437183	0.9958
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2

Null Hypothesis: LM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.533854	0.8745
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.592510	0.7799
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

بالنسبة لاسعار النفط

1

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.201952	0.9389
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

2

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.316742
Test critical values:	1% level	-3.588509
	5% level	-2.929734
	10% level	-2.603064

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.495186	0.3289
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (4) : نتائج انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 05/06/16 Time: 20:38
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.524116	0.184954	35.27429	0.0000
LPP	0.709598	0.056219	12.62194	0.0000

R-squared	0.787458	Mean dependent var	8.755413
Adjusted R-squared	0.782516	S.D. dependent var	0.782205
S.E. of regression	0.364783	Akaike info criterion	0.864399
Sum squared resid	5.721872	Schwarz criterion	0.944696
Log likelihood	-17.44899	Hannan-Quinn criter.	0.894333
F-statistic	159.3134	Durbin-Watson stat	0.402147
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (5) :نتائج اختبار درجات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLM DLPP
Exogenous variables: C
Date: 05/06/16 Time: 20:52
Sample: 1970 2014
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.814327	NA*	0.002988	-0.137284	-0.053695*	-0.106846*
1	8.869575	7.517045	0.002982*	-0.139979*	0.110787	-0.048664
2	11.60780	4.808597	0.003177	-0.078429	0.339515	0.073763
3	13.22874	2.688378	0.003584	0.037623	0.622745	0.250692

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق (6) : نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/16 Time: 20:54
Sample: 1970 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPP does not Granger Cause DLM	43	3.96639	0.0533
DLM does not Granger Cause DLPP		2.18476	0.1472

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VI
قائمة الرموز والمختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	ب
الفصل الاول : مفاهيم نظرية حول اسعار النفط والواردات	
تمهيد	6
المبحث الاول : : عموميات حول أسعار النفط والواردات	7
المطلب الأول : ماهية السواق النفطية و سعر النفط	7
الفرع الأول : تعريف بالسوق النفطية و سعر النفط	7
الفرع الثاني : أنواع سعر النفط	9
الفرع الثالث : محددات أسعار النفط	10
الفرع الرابع : طرق التسعير في السوق البترولية	11
الفرع الخامس : اثر تقلبات اسعار النفط على الدول المصدرة والصناعية والدول النامية المستوردة	12
المطلب الثاني : محددات الطلب على الواردات	14
الفرع الاول : العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات	14
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات	16
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات	17
المبحث الثاني : الدراسات السابقة و الابحاث	18
المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة	18
الفرع الاول: الدراسات المحلية باللغة العربية	18
الفرع الثاني : الدراسات المحلية باللغة الفرنسية	19
الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية	20
المطلب الثاني : اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	21
الفرع الاول : اوجه الاختلاف والتشابه	21
الفرع الثاني : التحليل	21

خلاصة الفصل الاول :	22
الفصل الثاني : دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار النفط على الواردات في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	24
المبحث الاول : اضهار متغيرات وادوات الدراسة وتحليلها	25
المطلب الاول : التحليل الاحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة	25
الفرع الاول : تعريف المتغيرات	25
الفرع الثاني : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة اسعار النفط (pp)	25
الفرع الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الواردات (M)	27
المطلب الثاني: الادوات القياسية	30
الفرع الاول : التكامل المشترك	30
الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية	30
الفرع الثالث : اختبارات التكامل المشترك	31
الفرع الرابع : اختبارات السببية	32
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	33
المطلب الاول : اختبارات الاستقرارية	33
المطلب الثاني : العلاقة السببية بين اسعار النفط والواردات	36
الفرع الاول :اختبار غرا نجر للسببية	36
الفرع الثاني : مناقشة النتائج	38
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	43
الملاحق	46
الفهرس	51